

إحكام الأحكام

إلى المرفقين يدخلهما أم لا ؟ .

وقوله [إلى المرفقين] ليس فيه إفصاح بكونه أدخلهما في الغسل أو انتهى إليهما والفقهاء اختلفوا في وجوب إدخالهما في الغسل فمذهب مالك و الشافعي : الوجوب وخالف زفر وغيره .

ومنشأ الاختلاف فيه : أن كلمة إلى المشهور فيها : أنها لانتهاء الغاية وقد ترد بمعنى مع فمن الناس من حملها على مشهورها فلم يوجب إدخال المرفقين في الغسل ومنهم من حملها على معنى مع فأوجب إدخالها وقال بعض الناس : يفرق بين أن تكون الغاية من جنس ما قبلها أو لا فإن كانت من الجنس دخلت كما في آية الوضوء وإن كانت من غير الجنس لم تدخل كما في قوله . { الليل إلى الصيام أتموا ثم } D

وقال غيره : إنما دخل المرفقان ههنا لأن ههنا غاية للإخراج لا للإدخال فإن اسم اليد ينطلق على العضو إلى المنكب فلو لم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد إلى المنكب فلما دخلت : أخرجت عن الغسل ما زاد على المرفق فانتهى الإخراج إلى المرفق فدخل في الغسل . وقال آخرون : لما تردد لفظ إلى بين أن تكون للغاية وبين أن تكون بمعنى مع وجاء فعل رسول ﷺ أنه أدار الماء على مرفقيه كان ذلك بيانا للمجمل وأفعال الرسول A في بيان الواجب المجمل محمولة على الوجوب وهذا عندنا ضعيف لأن إلى حقيقة في انتهاء الغاية مجاز بمعنى مع ولا إجمال في اللفظ بعد تبين حقيقته .

ويدل على أنها حقيقة في انتهاء الغاية : كثرة نصوص أهل العربية على ذلك ومن قال : أنها بمعنى مع فلم ينص على أنها حقيقة في ذلك فيجوز يريد المجاز